

جودة التقارير المالية في ضوء ممارسات التحفظ المحاسبي مع دراسة تطبيقية

الدكتورة

حسنا عطية

أستاذ المحاسبة المساعد

عصام عبد المنعم أحمد

حامد

مدرس المحاسبة

كلية التجارة . جامعة المنصورة

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة . جامعة المنصورة

الباحث

علي خيرالله شنين

الملخص :

تعد ممارسات التحفظ المحاسبي من الممارسات المتأصلة في الممارسة المحاسبية ، والفكر المحاسبي ، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات ، بسبب الاستخدام السيء لهذه الممارسات المحاسبية من قبل الإدارة ، هذا من جانب ، أو عدم الالتزام في تطبيق هذه الممارسات واستخدام الممارسات المحاسبية المتحررة في الإبلاغ المالي عند إعداد التقارير المالية من جانب آخر ، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية ، إلا أن ما شهده العالم من أحداث الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ ، وانتهيار لبعض الشركات العالمية ، وما تبعه من موجات الشك في مصداقية التقارير المالية ، ظهرت الحاجة مجدداً إلى التمسك بالممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في حدود تتناسب مع حجم المخاطر المصاحبة للأعمال ، لذا

استهدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي توضيح دور الممارسات المحاسبية المتحفظة في تحقيق جودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الممارسات المحاسبية المتحفظة وجودة التقارير المالية. وقدمت الدراسة عدة توصيات كان من أهمها ضرورة التمسك بالممارسات المحاسبية المتحفظة لمقابلة العديد من المشاكل سواء المتعلقة بعدم تماثل المعلومات بين المنشأة والأطراف الخارجيين أو حماية المحاسبين ومراقبي الحسابات من مخاطر التبعات القانونية والقضائية التي يمكن تنتج من عدم الالتزام بتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة، إضافة لذلك دوره كآلية فعالة لمواجهة إدارة الأرباح والسياسات الهجومية للإدارة في الإبلاغ عن المعلومات المحاسبية خصوصاً المعلومات المتعلقة بالأرباح ، وضرورة إلزام الشركات بمستوى مناسب من التحفظ المحاسبي وفقاً لمبررات تتناسب مع مخاطر الأعمال المحتملة ، وبشكل يلزم تلك الشركات بعدم المغالاة أو التفاؤل في تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ، لما له من أهمية على دلالة ومصداقية المعلومات المحاسبية ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع جودة التقارير المالية ، كما أنه يضمن للشركات المحافظة على مبدأ الثبات والاتساق في السياسات المحاسبية وعرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.

Abstract:

accounting conservatism practices is considered as inherent practices in accounting practice and thought the accounting practices. However, it had been to many of the criticisms because of the bad use of these accounting practices by the management, this is a part. On the other part, the non-compliance in the application of these practices and the use of freed accounting practices in financial reporting for the preparation of financial reports which reflect negatively on financial reporting quality. What the world witnessed of the global crisis in 2008 and the collapse of some international companies, and the subsequent doubt of the credibility of financial reports remerged again the need to stick to conservative accounting practices during the preparation of financial reports within the limits commensurate with the risks associated with business. So this study

was mainly to clarify the role of accounting conservatism practices in achieving financial reporting quality.

The study found several results the significant one is a statistically significant correlation between accounting conservatism practices and financial reporting quality.

The study made several recommendations, most important of which was the need to adhere accounting conservatism practices to pass many of the problems, whether relating to non-uniformity of information between the enterprise and external parties accounting practices, or the protection of accountants and auditors from the risks of legal and judicial consequences that can result from non-compliance by applying accounting conservatism practices.

In addition to its role as an effective mechanism to counter the offensive earnings management and policies of the administration in the reporting of accounting information, especially information relating to profits, And the need to force the companies to be in an appropriate level of accounting conservatism according to the match commensurate with the potential business risks in way that force the companies not exaggerating or optimism in the application of the accounting conservatism practices, because of its importance to the significance and credibility of accounting information which leads to raise financial reporting quality, as it ensures for companies maintain the principle of stability and consistency in the accounting policies and presentation of accounting information during preparation of financial reports.

١ . طبيعة المشكلة

بالنظر إلى الدور الهام الذي تقوم به التقارير المالية المنشورة في أسواق رأس المال في توفير المعلومات المحاسبية التي ينبغي أن تعكس حقيقة الأوضاع المالية للشركات ، إضافة إلى أن حجم التداول للأوراق المالية الخاصة بالشركات يتوقف على جودة التقارير المالية وقدرتها على جذب الاستثمارات ، إلا أن مفهوم جودة التقارير المالية يستند على مجموعة من المفاهيم والخصائص المرتبطة بحماية المستثمر ، وإشباع حاجات مستخدمي معلومات التقارير المالية ، والتي تشكل بمجملها مفهوم الجودة في التقارير المالية ، إلا أنه في السنوات الأخيرة خاصة في ظل الأزمات المالية ، وظهور العديد من الفضائح المالية في بيئة الأعمال على مستوى العالم والتي كان من شأنها التأثير على مصداقية معلومات التقارير المالية ، وبالتالي

تقويض ثقة مستخدمي معلومات التقارير المالية ، والتي كان من أسبابها سياسة الادارة الهجومية في التقارير المالية، وعدم تمثيل معلومات التقارير المالية لحقيقة الوضع المالي للشركات ، والنقص في الممارسات المحاسبية المتحفظة التي من شأنها المحافظة على أصول الشركات، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي الا وهو ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في تحقيق جودة التقارير جودة التقارير المالية؟

٢- هدف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- دراسة مفهوم ومكونات ومقاييس التحفظ المحاسبي.
- ٢- دراسة مفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية.
- ٣- اختبار تأثير تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة على جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية.

فروض الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فإنها تقوم على فرضية رئيسية وهي أن التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية تتسم بالجودة وذلك لكون تلك الشركات تمارس مستوى من التحفظ المحاسبي يتناسب مع ظروف عدم التأكد ويمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرض الأول:

H_0 : لا يوجد تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة.

H_1 : يوجد تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة.

الفرض الثاني:

H_0 : لا يوجد تفاوت في مستوى جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

H_1 : يوجد تفاوت في مستوى جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

الفرضي الثالث:

H_0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

منهج الدراسة :

أعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والتطبيقي من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية فقد تم استقراء وتحليل الأبحاث والدراسات ذات الصلة التي أهتمت بدراسة موضوع التحفظ المحاسبي وموضوع جودة التقارير، إما المنهج التطبيقي فتمثل في تجميع البيانات المطلوبة واختبارها في عدد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة يمكن للباحث تقسيم خطة الدراسة على النحو التالي :

١- ماهية الممارسات المحاسبية المتحفظة.

٢- ماهية جودة التقارير المالية.

٣- الدراسة التطبيقية.

٤- النتائج والتوصيات.

أولاً: ماهية الممارسات المحاسبية المتحفظة:

تعتبر المحاسبة المالية نظام له تأثير متبادل مع البيئة المحيطة به وكما هو معروف فإن التحفظ المحاسبي من المبادئ المحاسبية الأساسية التي تركز عليها المحاسبة المالية وأقدمها فإن التحفظ المحاسبي يتأثر بمجموعة من العوامل المحيطة به، فضلاً عن تأثيره الكبير على دلالة ومصداقية القوائم المالية سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً ومن ثم التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية (الجبوري ، ٢٠١٤، ص ٦٣) وتأثير التحفظ المحاسبي في الممارسة المحاسبية والفكر المحاسبي لفترات زمنية طويلة وبشكل كبير (عيد ، ٢٠١٣، ص ٢٤٢).

يعد التحفظ المحاسبي مبدأ أساسياً في المحاسبة (Watts ,2003a,p.2 ; Ball et al., 2007,p.1) ويمثل أقدم المبادئ المحاسبية ، إذ أعتاد الرواد الأوائل في المحاسبة على استخدام مصطلح الحيطة والحذر الذي يشير إلى التحفظ المحاسبي ، والمقصود به تسجيل الخسائر الاقتصادية قبل وقوعها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد ليس كافياً، في حين لا يؤخذ بالأرباح قبل تحققها حتى لو كان هناك سنداً مؤيداً لذلك (Watts ,2003a,p.1 ; ابو الخير ، ٢٠٠٨، ص ٧ ; شتيوي ، ٢٠١٠، ص ١٣)، كما أن التحفظ المحاسبي يعد من أهم القضايا البحثية وأكثرها شيوعاً في مجال الأبحاث المحاسبية (Wang et al., 2006,p.1) ، ويرى (حسين ، ٢٠١٣، ص ٦٢-٦٣) أن التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية

التي لها تأثير على ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية والمثيرة للجدل التي لاقت اهتمام الفكر المحاسبي قديماً ، إلا أنه مع نهاية القرن العشرين تجدد الاهتمام البحثي بالتحفظ المحاسبي بشكل واضح ومن خلال ملاحظة العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية الحديثة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي (الرشيدى ، ٢٠١١، ص ١) .

ويمثل التحفظ المحاسبي بشكل أكثر دقة ميل المحاسبين عندما يواجهون حالة من عدم التأكد في الصفقات التجارية واختيار التقرير عن التقديرات الأقل لقيم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى للمصاريف والالتزامات ولا يجوز العكس (العتيبي و خليفة ، ٢٠١٢، ص ١٩) ، واستخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب) مقارنة بالاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) (Lafond & Roychowdhury,2008,p.102) ، وما يميز التحفظ المحاسبي هو ارتباطه بمفهوم التحقق (Watts,2003a,pp:10-25 :Wang ,2009,pp:8-16) ، اي أنه لا يتم الاعتراف بالأرباح قبل تحققها ويرجح (Wang ,2009,p.8) أن التحفظ المحاسبي أحد أساسيات مبدأ التحقق.

وعرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB من خلال قائمة المفاهيم (Concepts2) التي اصدرها المجلس عام ١٩٨٠ تحت عنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التحفظ المحاسبي Conservatism على أنه ردة فعل حذر تجاه حالة عدم التأكد المرتبطة بالمخاطر الملازمة للأعمال تم اخذها بالاعتبار بدرجة كافية.

ويمثل تعريف (Bliss ,1924) اقدم التعريفات الخاصة بالتحفظ المحاسبي بالقول المأثور عدم توقع أية أرباح ولكن نتوقع كل الخسائر ، (Watts,2003a,p.1) .

أما في المنظور المعاصر فقد عرف (Basu, 1997, p.4) التحفظ المحاسبي على أنه ميل المحاسبين للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) اكبر من تلك التي يتطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، وهذا

التحقق غير المتماثل يؤدي إلى تخفيض مستمر لقيمة صافي الأصول وتوليد أرباح ويعكس الأخبار السيئة بطريقة أكثر توقيتاً من الأخبار الجيدة.

أما (Givoly & Hayn, 2000, pp.291-292) فقد عرفا التحفظ المحاسبي على أنه معيار للاختيار بين المبادئ والسياسات المحاسبية التي تقود إلى تخفيض الأرباح التراكمية المنشورة من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات وتقييم الأصول باقل القيم والالتزامات بأعلى القيم ، بينما عرف (Penman & Zhang , 2002,p.239) التحفظ المحاسبي على أنه اختيار الطرق المحاسبية والتقديرات التي تحافظ على القيمة الدفترية لصافي الأصول أقل نسبياً من قيمتها السوقية ، فعلى سبيل المثال طريقة (LIFO) للمحاسبة عن المخزون تكون متحفظة بالنسبة لطريقة (FIFO) اذا كانت تكاليف المخزون في ارتفاع ، بينما عرف (Watts,2003a,p.1) التحفظ المحاسبي هو التحقق المتباين المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر وهذه المعالجة غير المتماثلة للأرباح والخسائر يمكن فهمها من خلال تخفيض قيمة صافي الأصول وعدم المبالغة في الأرباح .

وتشير (حامد، ٢٠١٤، ص ١٣) أن المفاهيم التي تعرضت للتحفظ المحاسبي متفقة على أن التحفظ المحاسبي ضرورة في الممارسة المحاسبية عند الاختيار من بين بدائل الطرق المحاسبية ، وأن تطبيق التحفظ المحاسبي يستمد أهميته من تطبيق فرض استمرارية المنشأة والمحافظة على راس المال سليماً ، لذا لا بد من وجود وسيلة للتصدي للتغير المستمر في دوافع معدي القوائم المالية في اختيار بديل دون الآخر وتسيطر عليه بالاتجاه الأقل تفاؤلاً لأنه الأقل خطورة وتتمثل هذه الوسيلة بالتحفظ المحاسبي.

ويرى الباحث من خلال استعراض تعريفات التحفظ أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه من قبل الباحثين والاكاديميين أو الهيئات المعنية حتى الآن على الرغم من اهتمام هذه الاطراف جميعها بمحاولة وضع تعرف موحد لمفهوم التحفظ المحاسبي ، كما أن التحفظ المحاسبي هو مبدأ يضم مجموعة من الممارسات المحاسبية التي

تستخدم في توقيعات ، وحالات مختلفة ، ومحددة ، والهدف منها الحفاظ أو زيادة قيمة الشركة ، وحماية حقوق جميع الأطراف الداخلية والخارجية في ظل حالة عدم التأكد التي تسبب مخاطر تلازم الاعمال التجارية.

ثانياً: ماهية جودة التقارير المالية:

أصبحت جودة التقارير المالية ومحاولات التطوير الخاصة بها لكي ترتقي بالحاجات المتوخاة منها من قبل مستخدمي التقارير المالية بشكل سليم وفعال والأهداف المنشودة من ورائها ، كل ذلك كان السبب وراء تزايد الاهتمام من قبل العديد من الباحثين بشأن مفهوم الجودة في التقارير المالية.

فانهيار الثقة بالتقارير المالية التي تعد من أهم مخرجات النظام ومصدر رئيسي لتوصيل المعلومات لمستخدميها والتي يعتمد عليها الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، لذا كان من الضروري محاولة إعادة ثقة المستخدمين بالتقارير المالية ، وهذا ما أستدعى من الهيئات الدولية والباحثين بذل المزيد من الجهود التي تصب في حماية حقوق ومصالح جميع الاطراف .

وتعد التقارير المالية المنتج النهائي للعمل المحاسبي وهي وسيلة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لمستخدميها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب التفريق بين التقارير المالية والقوائم المالية فالتقارير المالية مفهوم أوسع وأشمل حيث تمثل القوائم المالية جزء منها ، وبعبارة أخرى أن التقارير المالية لتقديم كافة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح والمهتمين بنشاط المنشأة وذلك لأنها تحتوي على معلومات مالية ومعلومات غير مالية كالعوامل السياسية والاقتصادية التي لها تأثير على نشاط المنشأة ومعلومات تخص الإنتاج والتسويق وغير ذلك ، أما القوائم المالية فهي جزء حيوي من التقارير المالية حيث أنها تمثل وسيلة الاتصال بين الإدارة والأطراف الأخرى المهتمة والمعنية بنشاط المنشأة للتعرف على المركز المالي والنتائج التي حققتها المنشأة (علي، ٢٠١٣، ص ٤٩) .

تعرف الجودة على أنها مدى ملائمة المنتج أو الخدمة لإشباع رغبات المستخدم (جازية، ٢٠١٤ ، ص ٨٣)

ويعرف بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (٢٠١٢) FASB الفقرة ٢ (2) concept statement جودة التقارير المالية بأنها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مبوبة بشكل تنظيم هرمي تتكون من خاصيتين رئيسيتين وهما الملائمة والموثوقية ومجموعة من الخصائص الثانوية (الفرعية) وهي صدق التعبير، إمكانية التحقق، القيمة التنبؤية، التغذية المرتدة، إمكانية المقارنة، الثبات، التوقيت المناسب .

كما عرفها اتحاد المحللين الماليين بأنها مدى تفصيل ووضوح المعلومات المحاسبية وتقديمها في الوقت المناسب ، كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ALCPA بأنها مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ ، ومدى ملائمة المعلومات المحاسبية للهدف من الحصول عليها(رزق، ٢٠١١، ص ٦٨).

أيضا عرف (Jonas & Blanchet, 2000,pp:355-356) جودة التقارير المالية على أنها مدى توافر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تضمن تحقيق الأهداف الأساسية للتقارير المالية التي تشعب حاجة مستخدمي التقارير المالية وتضمن حماية المستثمرين.

وفي سياق متصل يرى (أبو الخير ، ٢٠٠٧ ، ص ١٩-٢٠) أنه يوجد شبه إجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الأرباح ، وأن معظم الباحثين استخدموا مقاييس مرتبطة بجودة الأرباح المحاسبية في قياس جودة التقارير المالية ، بعبارة أخرى أن جودة الربح تعني جودة التقارير المالية كما أن جودة الربح هي مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية ، أكثر من ذلك فإنه يرى البعض أن جودة الأرباح المحاسبية من المرجح أن تنوب عن جودة التقارير المالية بشكل كافي بسبب أنه من الأيسر ملاحظة جودة الأرباح المحاسبية مقارنةً بجودة

التقارير المالية من الناحية الاحصائية ، وحتى أن لم تكن تكفي فإنها تعتبر من أجود المؤشرات وأكثرها أهمية لنتائج عملية إعداد التقارير المالية.

ويرى الباحث أنه إذا ما أتسمت الأرباح بالقدرة على التنبؤ وأمانة العرض والقدرة على تحقيق سمة الاستمرارية فإنها تعد من أبرز المؤشرات لتحقيق جودة التقارير المالية .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية والتي نشرت تقاريرها المالية للفترة من (٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢)، وعددها (٨٤) شركة لغاية عام ٢٠١٢ موزعة على (٧) قطاعات ، إما عينة الدراسة فتشمل (٤٠) شركة لمختلف القطاعات ، وتم استبعاد (٤٤) شركة لعدة أسباب منها على سبيل المثال (عدم إعداد كشف التدفق النقدي في القوائم المالية أو اختلاف أسلوب عرض البيانات المالية أو عدم توفر البيانات المالية لبعض السنوات لشركات معينة) وتم اختيار عينة الدراسة وفق أسس محددة وأدراج شركات العينة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) .

لغرض لقياس متغيرات الدراسة المتمثلة بممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية ولغرض أن تكون نتائج القياس موضوعية وواضحة أكثر فكان الضروري اختيار المدخل الملائم لقياس المتغيرين ، حيث يشير (watts,2003a:Ball&shivakumar,2005) أن الأرباح المتحفظة سمة جيدة تنعكس في جودة التقارير المالية وهو يعتبر من المؤشرات الهامة في جودة التقارير المالية، كما يشير (أبو الخير،٢٠٠٧) إلى أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الأرباح المحاسبية ، لذا فقد أعتمد الباحث على مدخل المستحقات لقياس كلتا المتغيرين وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وقد تم قياس ممارسات التحفظ المحاسبي من خلال تطبيق نموذج نسبة المستحقات السالبة The (NA)

Negative Accruals Measure الذي قدمته دراسته (Givoly&Hayn,2000) والذي يعكس مدى تحفظ الأرباح المحاسبية حيث أن ممارسات التحفظ المحاسبي تعمل على تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر ومن خلال تكرار هذه العملية فترة بعد أخرى فإن إجمالي المستحقات المتجمع لشركة معينة يصبح سالب وبعد مقابلة تلك المستحقات السالبة المتجمعة بالمستحقات التشغيلية لعينة من الشركات كانت النتيجة الختامية سالبة معتبرين تلك النتيجة مؤشراً على زيادة ممارسة ممارسات التحفظ المحاسبي إلا ان هذه المقياس تم انتقاده بسبب أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار الاندثار في ظل أساس الاستحقاق ثم بعد تم الأخذ بهذه الملاحظة ، ولقياس جودة التقارير المالية فقد استخدم الباحث نموذج قياس جودة المستحقات والتي تمثل الجزء غير النقدي من الدخل أي الفجوة بين صافي الدخل وصافي الدخل من الأنشطة التشغيلية التي يمكنها أن تعكس مدى جودة الأرباح المحاسبية التي تعبر عن جودة التقارير المالية وقد استخدم الباحث نموذج (Jones,1991) المعدل من قبل (Dechow,1995) لقياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات.

• قياس ممارسات التحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج نسبة المستحقات السالبة (NA):

يأخذ هذا النموذج شكل المعادلة التالية:

$$NA_{it} = TACC_{it} / N_{it}$$

حيث أن:

NA_{it} : تمثل ممارسات التحفظ المحاسبي للشركة i في السنة t .

$TACC_{it}$: تمثل أجمالي المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

N_{it} : صافي الدخل زائداً مصروف الاندثار والإطفاء للشركة i في السنة t .

ويمكن حساب أجمالي المستحقات الكلية بطريقة الميزانية وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{TACCit} = \Delta\text{CA} - \Delta\text{Cash} - \Delta\text{CL} + \Delta\text{STDEP} - \text{Dep}$$

التغير في الاصول المتداولة - التغير في النقدية ومكافاتها - التغير في الخصوم المتداولة + التغير في الديون طويلة الأجل في السنة t - مصروف الاندثار والإطفاء في السنة t.

• قياس جودة التقارير المالية :

تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام نموذج (Jones,1991) المعدل من قبل (Dechow,1995) ويمكن احتساب المستحقات الاختيارية وفقاً لهذا النموذج من خلال الخطوات التالية::

١- احتساب المستحقات الاجمالية من الانشطة التشغيلية.

٢- الحصول على الثوابت من نموذج انحدار نموذج (Jones,1991).

٣- احتساب المستحقات غير الاختيارية من خلال تعويض المعاملات التي تم الحصول عليها في فقرة (٢) في مقياس (Jones,1991) المعدل.

٤- يتم احتساب المستحقات الاختيارية من خلال طرح المستحقات غير الاختيارية من أجمالي المستحقات.

$$1- \text{TACCit} = \Delta\text{CA} - \Delta\text{Cash} - \Delta\text{CL} + \Delta\text{STDEP} - \text{Dep}$$

$$2- \frac{\text{TACCit}}{\text{TAit-1}} = \beta_1 \left(\frac{1}{\text{TAit-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta\text{REVit} - \Delta\text{RECit}}{\text{TAit-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{\text{PPEit}}{\text{TAit-1}} \right) + \text{Eit}$$

$$3- \text{NDACCit} = \beta_1 \left(\frac{1}{\text{TAit-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta\text{REVit} - \Delta\text{RECit}}{\text{TAit-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{\text{PPEit}}{\text{TAit-1}} \right) + \text{Eit}$$

$$4- \text{DACCit} = \text{TACCit} - \text{NDACCit}$$

TACCit: تمثل أجمالي المستحقات الكلية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في السنة t.

TA_{it-1}: تمثل أجمالي الأصول للسنة السابقة (أول المدة).

NDACC_{it}: تمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t .

- $DACC_{it}$: تمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t .
- ΔREV_{it} : تمثل التغير في إيرادات (المبيعات) للشركة i في السنة t
- ΔREC_{it} : تمثل التغير في الذمم المدينة للشركة i في السنة t .
- PPE_{it} : تمثل أجمالي الأصول الثابتة للشركة i في السنة t .
- $NDCC_{it}$: تمثل المستحقات غير الاختيارية.
- B_1, β_2, β_3 : تمثل معاملات النموذج.
- E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي.

• عرض وتفسير نتائج الاختبارات الإحصائية

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في الاختبارات الإحصائية للتعامل مع طبيعة البيانات المالية وأُعتد النموذج على البيانات السنوية لعينة الدراسة البالغة (٤٠) شركة مساهمة مقيدة في سوق العراق للأوراق المالية تمثل (٧) قطاعات اقتصادية للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ وأُستخدم اختبار T (One sample test) للفرضيتين الأولى والثانية وأُستخدم الباحث أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة ما بين تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة وجودة التقارير المالية (Regression linear stepwise) ويعرض الباحث في أدناه النتائج الإحصائية لاختبارات الفروض بشكل تفصيلي:

الفرض الأول:

- H_0 : لا يوجد تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة.
- H_1 : يوجد تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة.

جدول رقم (١) اختبار T لعينة واحدة

One-Sample Test						
ممارسات التحفظ المحاسبي	Test Value = 0					
	T	DF	N	Mean Difference	Std. Deviation	Sig
	-.571-	39	40	-1.2253682-	13.5690018	.571

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه تم استخدام اختبار T (One simple test) لغرض معرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في التقارير المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة وكما هو ملاحظ أنه توجد فروق معنوية في ذات دلالة إحصائية في مستويات تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة حيث كانت قيمة T المحسوبة تبلغ (-٠.٥٧١) عند مستوى معنوية (٠.٥٧١) ودرجات حرية (٣٩) ونظراً لأن مستوى المعنوية أعلى من (٠.٠٥) لذا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة.

الفرض الثاني:

H_0 : لا يوجد تفاوت في مستوى جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

H_1 : يوجد تفاوت في مستوى جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

جدول رقم (٢) اختبار T لعينة واحدة

One-Sample Test						
المستحقات الاختيارية	Test Value = 0					
	T	DF	N	Mean Difference	Std. Deviation	Sig.
	-1.147-	39	40	-.0249406-	.1375785	.259

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه تم استخدام اختبار T (One simple test) لغرض معرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية في مستوى المستحقات الاختيارية في التقارير المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة وكما هو ملاحظ أنه توجد فروق معنوية في ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة المستحقات الاختيارية حيث كانت قيمة T المحسوبة تبلغ (-1.147) عند بمستوى معنوية (0.259) ودرجات حرية (39) وهي أصغر من T الجدولية لذا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة.

جدول رقم (٣) اختبار T لعينة واحدة

One-Sample Test						
المستحقات غير الاختيارية	Test Value = 0					
	T	DF	N	Mean Difference	Std. Deviation	Sig.
	-1.170-	39	40	-.0436167-	.2357121	.249

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم استخدام اختبار T (One simple test) لغرض معرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية في مستوى المستحقات غير الاختيارية في التقارير المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة وكما هو ملاحظ أنه توجد فروق معنوية في ذات دلالة إحصائية في مستويات تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة حيث كانت قيمة T المحسوبة تبلغ (-1.170) عند بمستوى معنوية (0.249) ودرجات حرية (39) ونظراً لأن مستوى المعنوية أكبر من (0.05) لذا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

الفرض الثالث:

H_0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

جدول رقم (٤) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج

Correlations				
		ممارسات التحفظ المحاسبي	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية
Pearson Correlation	ممارسات التحفظ المحاسبي	1.000	.957	.785
	المستحقات غير الاختيارية	.957	1.000	.901
	المستحقات الاختيارية	.785	.901	1.000
Sig.	ممارسات التحفظ المحاسبي	.	.000	.000
	المستحقات غير الاختيارية	.000	.	.000
	المستحقات الاختيارية	.000	.000	.
N	ممارسات التحفظ المحاسبي	39	39	39
	المستحقات غير الاختيارية	39	39	39
	المستحقات الاختيارية	39	39	39

يتضح من خلال الجدول رقم (١٢) الخاص بمصفوفة الارتباط بين متغيرات جودة التقارير المالية المتمثلة في المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية مع ممارسات التحفظ المحاسبي أنه كانت العلاقة علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرات وكما يُلاحظ أن درجة ارتباط ممارسات التحفظ المحاسبي مع المستحقات غير الاختيارية كانت تمثل (٠.٩٥,٧) وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠) ، إلى جانب ذلك فقد كانت درجة ارتباط ممارسات التحفظ المحاسبي مع المستحقات الاختيارية تمثل

(٠.٧٨,٥) وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وعلى ذلك فأنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركات المساهمة عينة الدراسة وتجدر الإشارة الى أن برنامج التحليل قام باستبعاد إحدى الشركات التي كانت قيم بياناتها شاذة وفقاً للحدود المعيارية للمعيار الإحصائي Tolerance الذي يقبل انحراف عن حدود معايرته الإحصائية وكحد أقصى ١٠% وهي كانت تمثل (١٨.٧%) .

جدول رقم (٥) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة على ممارسات التحفظ المحاسبي

المتغيرات	R	R ²	F	DF	Sig.	نموذج الانحدار	التقديرات	
							معامل الانحدار	T
ممارسات التحفظ المحاسبي	٠.٩٧٣	٠.٩٤٧	٢١.٨٨١	٣٦	٠.٠٠٠	الثابت	-٠.٠٩٦	٠.٧٤٦-
						المستحقات غير الاختيارية	٣٥.٣٨	١٥.٠٥٢
						المستحقات الاختيارية	-٢١.٥٦	٤.٦٧٨-

لقد تم استخدام Regression linear stepwise لغرض معرفة تأثير خصائص جودة التقارير المالية على الممارسات المحاسبية المتحفظة فقد تم إدخال المتغير التابع والمتمثل في ممارسات التحفظ المحاسبي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية ومن الجدول اعلاه يمكننا ملاحظة أن قيمة معامل التحديد R² تبلغ (٠.٩٤,٧) وهي تمثل قدرة تفسير عالية يمكن أن تفسرها المتغيرات المستقلة (المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية) للتغيرات التي من الممكن أن تحدث للمتغير التابع (ممارسات التحفظ المحاسبي) أي أن

نسبة (٠.٩٤,٧) من التغيرات التي تطرأ على ممارسات التحفظ المحاسبي يعزى سببها إلى المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية والمتبقي (٠.٠٥,٣) يرجع سببها إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي ، وإذا ما لاحظنا قيمة F المحسوبة فأنها كانت تساوي (٢١.٨٨١) أي أنها أكبر من F الجدولية وبمستوى معنوية (٠.٠٠) مما يشير إلى صلاحية النموذج.

تتفق الدراسة مع (Basu,1997) في سرعة استجابة الأرباح للأخبار السيئة (الخسائر المتوقعة) تكون أسرع من استجابتها للأخبار الجيدة (المكاسب المتوقعة) والذي يعد مؤشراً على زيادة في مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي حيث تم الاستدلال على ذلك من خلال المقارنة في مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي بين الشركات الخاسرة والشركات الربحية، وتختلف الدراسة مع دراسة (Penman and zhang,2002) في أن إدارة الأرباح يمكنها الاستفادة من ممارسات التحفظ المحاسبي لتكوين احتياطات سرية من شأنها التأثير سلباً على جودة التقارير المالية حيث أن ممارسات التحفظ المحاسبي تعمل على النقيض من ممارسات إدارة الأرباح إضافة إلى أن ممارسات التحفظ المحاسبي تعد سياسة وقائية لمقابلة حالة عدم التأكد التي تحيط بيئة الأعمال وهي في نفس الوقت تمثل مبدأ ساند لاستمرارية المنشأة ، وتتفق نتائج الدراسة مع (Watts, 2003a, b) في أن ممارسات التحفظ المحاسبي تعكس سمة هامة في جودة التقارير المالية وتساهم في التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات وتحد من سلوك الانتهازي للمديرين في الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح. وهذا يتفق أيضاً مع (Lara et al.,2009) ويدفع المديرين للابتعاد عن المشاريع الخاسرة (ذات صافي القيمة الحالية السالبة) ويساهم في توجيه موارد المنشأة نحو المشاريع الجيدة (ذات صافي القيمة الحالية الموجبة) وينطبق هذا الاتفاق مع دراسة (Ball and

(Shivakumar,2005) وأن الأرباح المتحفظة هي أفضل بكثير من الأرباح غير المتحفظة وتعد سمة هامة في جودة التقارير المالية وأن التقارير المالية لشركات القطاع العام أعلى جودة من التقارير المالية لشركات القطاع الخاص هذه النتيجة متسقة أيضاً مع دراسة (Ferrero,2014) في أن ممارسات التحفظ المحاسبي يؤدي إلى جودة في المستحقات والتي لها الأثر الإيجابي على الأداء المالي للمنشآت وبالتبعية يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، وتتفق الدراسة أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (Iatridis,2011) في أن جودة التقارير المالية ترتبط بمستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة التي من شأنها خفض حدة عدم تماثل المعلومات الأمر الذي ينعكس إيجابياً على أحكام وقرارات أكثر رشداً من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية، كمل تتفق الدراسة أيضاً مع دراسة (Kordlouie et al.,2014) في أن لممارسات ممارسات التحفظ المحاسبي دور هام في جودة التقارير المالية، تتفق الدراسة مع ما خلصت إليه دراسة (زغلول ، ٢٠١٠) في أهمية زيادة مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة كونها تزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية والقيمة الملائمة لها ، والأمر عينه مع دراسة (أبو الخير،٢٠٠٨) في ضرورة التمسك بممارسات ممارسات التحفظ المحاسبي في قياس الأصول وضرورة تمسك المحاسبين ومراقبي الحسابات والمنظمين بممارسات ممارسات التحفظ المحاسبي لأنه لا يرتب عليهم أية مسؤوليات قانونية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- يوجد تفاوت في مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢- يوجد تفاوت في مستوى جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣- توصل الباحث من خلال اختبار العلاقة ما بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال استخدام المدخل الملائم الذي يمكنه توضيح العلاقة بينهما.

ثانياً: التوصيات

١- يوصي الباحث مجلس المعايير المحاسبية والرقابية وهيئة سوق العراق للأوراق المالية بضرورة تشريع قانون يلزم الشركات العراقية المساهمة بمستوى مناسب من ممارسات التحفظ المحاسبي وفقاً لمبررات تتناسب مع مخاطر الأعمال المحتملة بشكل يلزم الشركات بعدم المغالاة أو التفاؤل في تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي لما له من أهمية على دلالة ومصداقية المعلومات المحاسبية الأمر الذي يؤدي إلى رفع جودة التقارير المالية كما أنه يضمن للشركات المحافظة على مبدأ الثبات والاتساق في السياسات المحاسبية وعرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.

٢- ضرورة زيادة الاهتمام بقضايا التشريع والتنظيم المحاسبي لما له من دور كبير في ضبط تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة بشكل سليم وتزويد من جودة التقارير المالية كتشريع المزيد من القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات وتفعيل دور لجان التدقيق وحماية المستثمر.

٣- ضرورة التمسك بالممارسات المحاسبية المتحفظة كونها خاصية هامة وضرورية في جودة التقارير المالية لعدة اسباب من بين هذه الاسباب هو التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف المختلفة ، إضافة إلى ميزة الارباح المتحفظة التي تعد من مميزات جودة التقارير المالية ، إضافة الى زيادة مستوى الموضوعية للمعلومات المحاسبية ورفع مستوى القيمة

الملائمة للمعلومات المحاسبية كل ذلك من شأنه أن يعزز منفعة المعلومات المحاسبية .

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

أ- الدوريات

- ١- أبو الخير ، مدثر طه ، ٢٠٠٨ ، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المساهمة المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١- ٦٣ .
- ٢- أبو الخير، مدثر طه ، ٢٠٠٧ ، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول " ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، العدد الثاني ، ص ١-٦٠ .
- ٣- زغلول ، وليد أحمد ، ٢٠١٠ ، " دراسة اختبارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية ، **المجلة العلمية** ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ص ٨٣ - ٩٦ .
- ٤- شتيوي ، أيمن أحمد ، ٢٠١٠ ، " تأثير مخاطر الدعاوي القضائية علي ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، **مجلة الإدارة العامة** ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، المجلد الخمسون - العدد الرابع ، ص ١-٥٠ .
- ٥- العتيبي ، محمود حسني وخليفة ، المعتز بالله البرنس محمد ، ٢٠١٢ ، " قياس التحفظ المحاسبي للأوراق المالية في السوق السعودية "، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، مصر ، المجلد الثالث عشر، العدد الأول ، ص ١٥ - ٣١ .
- ٦- عيد ، أحمد عبد الوهاب أحمد ، ٢٠١٣ ، " أثر محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري - دراسة نظرية وتطبيقية " ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، جامعة بنها ، مصر ، العدد الأول ، ص ٢٣٧ - ٢٩٨ .

ب- الرسائل العلمية

١- الجبوري ، أنمار محسن حميد ، ٢٠١٤ ، " ممارسة الشركات المساهمة للتحفظ المحاسبي وأنعكاسها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

٢- حامد، حسناء عطية، ٢٠١٤ ، " ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية - دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.

٣- حسين ، محمد إبراهيم محمد ، ٢٠١٣ ، " قياس وتحليل تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية - دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر.

٤- رزق، هبه عبد العاطي محمد ، ٢٠١١ . " أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.

٥- علي ، حنان أيمن محمد ، ٢٠١٣ ، " دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وأنعكاس ذلك على أداء الشركات " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر.

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية :

- 1- Ball, R. & Shivakumar, L., 2005, "The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition", Graduate School of Business, University of Chicago, U.S.A, **Journal of Accounting Research**, Vol.39, pp.207-242..
- 2- Ball, R., Kothari, S. P., & NIKOLAEV, Valeri .V,2007, "Econometrics of the Basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism", University of Chicago Booth School of Business ,U.S.A, Working Paper, No. 09-16,pp.1-31, Available at: <http://ssrn.com>.

- 3- Basu, S., 1997, "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Baruch College, CUNY, U.S.A, Vol. 24, pp.3-37.
- 4- Beaver, W. H. & Ryan, S. G., 2000," Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity", School of Business, University of Chicago Stable ,U.S.A, **Journal of Accounting Research** , Vol.38,No.1, pp. 127-148.
- 5-Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. ,1995, "Detecting earnings management, University of Pennsylvania ,U.S.A ,**Accounting review**, Vol. 70, No. 2 , PP: 193-225.
- 6- Ferrero, J. M., 2014,"Consequences of financial reporting quality on corporate performance. Evidence at the international level", University of Salamanca, Spain, **Estudios de Economía**, Vol.41, No.1, pp.49-88.
- 7- Givoly, D. & Hayn, C., 2000, "The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?", School of Management, University of California,U.S.A, **Journal of Accounting and Economics** , Vol.29,No.3, pp.287-320.
- 8- Iatridis, G. E., 2011, "Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism", University of Thessaly, Greece **International Review of Financial Analysis**, Vol. 20, No.2, pp.88–102.
- 9- Jonas, G. J. & Blanchet, J., 2000, "Assessing quality of financial reporting".U.S.A, **Accounting Horizons**, vol.14 No. 3, pp. 353–363.
- 10-Lafond, R. & Roychowdhury, S., 2008, "Managerial ownership and accounting conservatism", University of Chicago, U.S.A, **Journal of Accounting Research**, Vol.46, NO.1, pp.101-135.
- 11-Lara, J. M. G. A., Osma, B. G. A. & Penalva, F., 2009, "Accounting conservatism and corporate governance", **Review of Accounting Studies**, University of Carlos III de Madrid, Spain Vol.14, No.1, pp.161–201.

- 12- Penman, S. H. & Zhang, X.-J., 2002, "Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns". **The Accounting Review**, School of Business , Columbia University, U.S.A, Vol. 77, No. 2, pp. 237-264.
- 13- Watts, R. L., 2003a, "Conservatism in accounting part I: Explanations and implications", School of Business Administration, University of Rochester,U.S.A, **Accounting horizons**, Vol.17, No.3, pp. 207-221.
- 14- Watts, R. L., 2003b, "Conservatism in accounting part II: Evidence and research opportunities", School of Business Administration, University of Rochester,U.S.A, **Accounting horizons**, Vol.17, No.4, pp.287-301.
- 15- Wang, R. Z., 2009,"Accounting Conservatism", Doctor of Philosophy in accounting thesis, School of accounting and commercial law, Victoria University of Wellington, New Zealand.
- 1- IFRS Foundation, 2010, U.K, Available at: <http://www.iasplus.com>.
- 2- Iraqi Securities Commission Available at: <http://www.isc.gov.iq>.